اقتصاد

تكنولوجيا إسرائيل في عين الخطر

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

ظاهرياً، تبدو بيانات قطاع التكنولوجيا الإسرائيلي مشجعة وفق معطيات رسمية، مع ارتفاع عمليات جمع رأس المال من قبل الشركات الناشئة في النصف الأول من العام، إلى مستويات لم يشهدها منذ عام 2022. وللمرة الأولى منذ أكثر من عامين، لم تنخفض استثمارات القطاع الأكثر أهمية داخل الاقتصاد الإسرائيلي بل قفز حجمها إلى 2,9 مليار دولار بين إبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران الماضيين، بعد ربعين كان حجم جمع التبرعات فيهما أقل من مليارَي دولار. لكن جريدة كالكاليست الإسرائيلية المتخصصة بالاقتصاد والأعمال، رأت في تقرير لها أمس، أن أرقام الربع الثاني للقطاع تعيد المراقبين إلى منتصف عام 2022، عندما بدأ يتلاشى الاحتفال بالتكنولوجيا الفائقة مع أن إسرائيل لم تكن في حرب ضروس كما هي الحال في عدوانها الآن على الفلسطينيين والجبهة المفتوحة على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة مع حزب الله اللبناني. ووفقاً لبيانات تلقتها «كالكاليست» من «برايس ووتر هاوس»، وصل المبلغ التراكمي لعمليات الاندماج والاستحواذ والاكتتابات العامة لشركات التكنولوجيا الإسرائيلية إلى 4,7 مليارات دولار في النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع 2,7 مليار دولار في الفترة نفسها من العام الماضي. كما ارتفع عدد المعاملات إلى 33 صفقة مقارنة مع 27 صفقة في النصف الأول من عام 2023. لكن هذه الأرقام لا تشمل عملية بيع «ووكمي» (WalkMe) التي أسسها دان أديكا لشركة «إس إيه بي» (SAP) بقيمة 1,5 مليار دولار، لأنه وفقاً لمنهجية PWC، لا يمكن احتساب التخارج مرتين، وقد تم بالفعل احتساب «ووكمي» بعد الاكتتاب العام الأولي لها في بورصة ناسداك عام 2021. بما في ذلك هذه الصفقة وتم الإعلان عن بيع «كواك» (Qwak) لشركة «جيه فروغ» (JFrog) منذ نحو أسبوع، بإجمالي تجاوز 6 مليارات دولار.

لكن السؤال الذي تطرحه «كالكاليست» هو: إذا كانت هذه الأرقام إيجابية إلى هذا الحد، فلماذا تبث صناعة التكنولوجيا الفائقة إشارات استغاثة؟ فالضيقة لم تظهر بعد في الأرقام نفسها لكنها تختبئ بين السطور. ويُجري خبراء الصحيفة تحليلاً للعديد من نقاط الضعف في النظام البيئي المحلي كما أبرزتها ملخصات النصف الأول من عام 2024. ومع أن هذه لم تتحول إلى كارثة بعد، إلا أنها تشكل تهديداً مستقبلياً للإنجازات غير المسبوقة في العقد الماضي، علماً أنه ليست كل التهديدات والعمليات مرتبطة مباشرة بإسرائيل، حيث تلعب الاتجاهات العالمية أيضاً دوراً في تفاقم نقاط الضعف المحلية.

والنقاط الأكثر إثارة للقلق لقطاع التقنية الإسرائيلي، بحسب الصحيفة، هي ندرة عمليات جمع الأموال، في حين أن الزيادة الكاملة في جمع رأس المال ترجع إلى جولات ضخمة للشركات الأقدم والأكبر حجماً. وما يصاحب ذلك هو انخفاض كبير في نشاط المستثمرين الأجانب والمحليين في اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، مع انخفاض عدد الكيانات التي تواصل الاستثمار فيه. حتى أعداد التخارج المثيرة للإعجاب على ما يبدو لا تبشر بالضرورة بالخير لمستقبل التكنولوجيا الفائقة، لأنه في كثير من الحالات، تُباع الشركات في مراحل مبكرة جداً بمئات ملايين الدولارات ولن تتطور إلى شركات كبيرة تقود أعمالها.

أرباح قياسية للخطوط الجوية القطرية

حقّقت مجموعة الخطوط الجوية القطرية أرباحاً صافية ناهزت 6,1 مليارات ريال (1,7 مليار دولار) للعام المالي 2023-2024، وأوضحت عقب إصدار تقريرها السنوي الذي أوردته «قنا» أن الأرباح أعلى 39% مقارنة بالعام السابق، بما يعكس أفضل أداء مالي في تاريخ الشركة التي خدمت أكثر من 40 مليون مسافر، مع ارتفاع معدل إشغال المقاعد إلى 83%. وقال الرئيس التنفيذي للشركة بدر محمد المير، في بيان الثلاثاء: «اعتمدت المجموعة على تحقيق الأرباح وتطوير الكفاءة التشغيلية والارتقاء بتجربة العملاء، وذلك من خلال اعتماد استراتيجية تختص بتنمية شبكة وجهاتها العالمية وتعزيز أسطول طائراتها والتي أدت إلى تحقيق أعلى نسبة عائدات وهامش أرباح في تاريخ الخطوط الجوية القطرية».

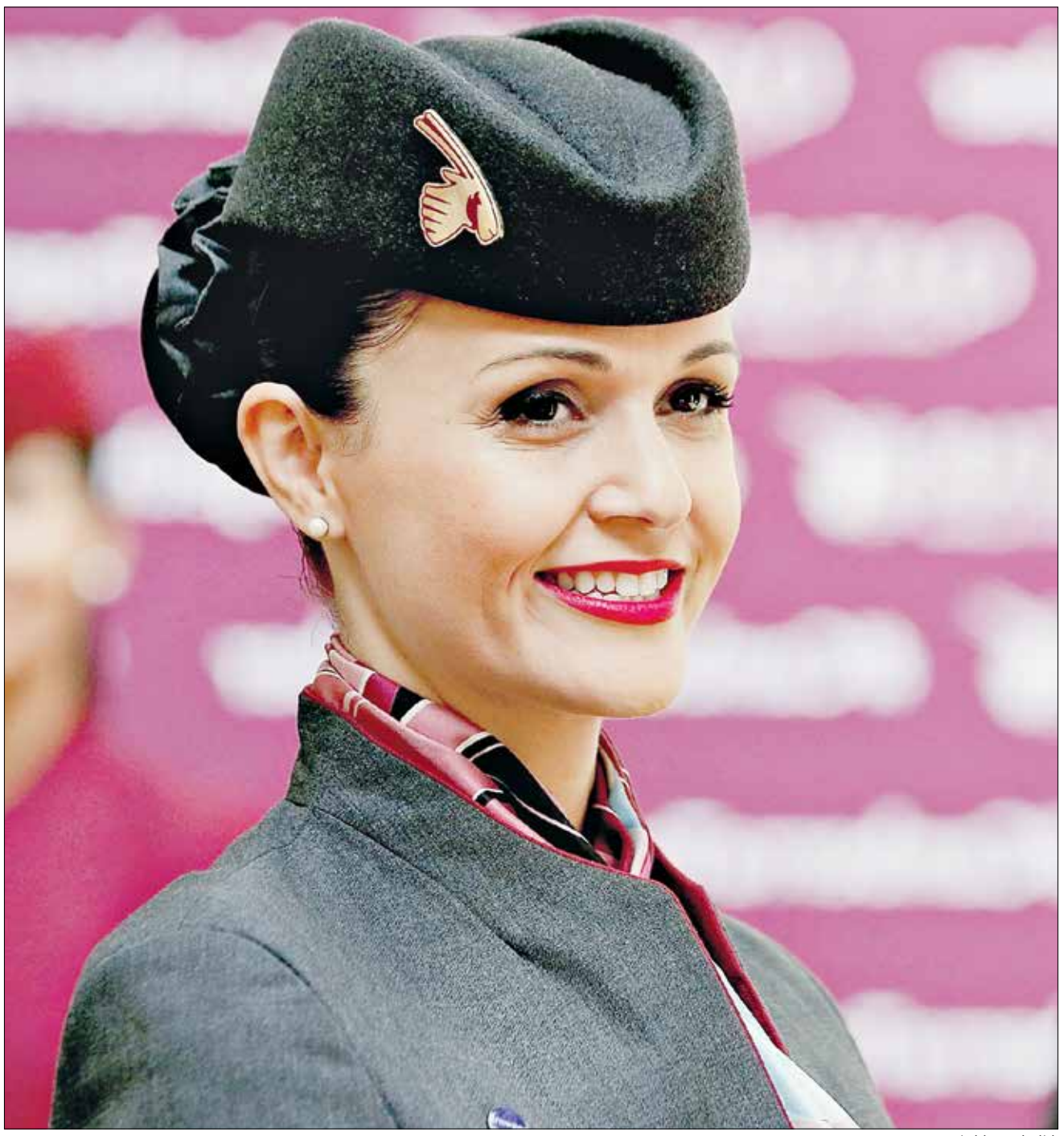

(ليزا ماري ويليامز/ Getty)

أخبار

الشحن البحري يسجل ثاني أكبر زيادة سنوية

من المقرر أن يسجل نشاط الشحن البحري العالمي ثاني أكبر زيادة سنوية على الإطلاق بعد عام 2010، نتيجة للاضطرابات في الشرق الأوسط وأوروبا. ووفقًا لـ«كلاركسونز ريسيرش»، وحدة تابعة لأكبر وسيط سفن في العالم، فإن المؤشر الذي يقيس حجم البضائع المنقولة حسب المسافة التي تبحرها، بصدد تسجيل زيادة 5,1% مقارنة بعام 2023، أو 3,2 تريليونات طن ميل. وكان تأثير تباطؤ الشحن عبر البحر الأحمر على الأميال ملموسًا في شحن الحاويات، حيث تبحر نحو 690 سفينة حاليًا حول رأس الرجاء الصالح، ومن المتوقع أن يرتفع متوسط حجم التجارة المنقولة بحرًا 2,8%.

اليابان قد ترفع الفائدة إلى 0,5% في مارس

توقع مدير الذراع المصرفية لـ «ميزوهو فاينانشال جروب»، ماساهيكو كاتو، أن يرفع بنك اليابان المركزي سعر الفائدة مرتين بحلول مارس 2025 لتصل إلى 0,5%، ما يعكس معدل النمو لاقتصاد اليابان. وقال المدير التنفيذي لـ «ميزوهو بنك» لـ«رويترز» إن الزيادات السريعة في الفائدة لن تكون أداة لوقف ضعف الين الذي تراجع لأدنى مستوياته منذ 38 عامًا مقابل الدولار.

وأضاف: «إذا رفع بنك اليابان الفائدة بقوة أكثر من اللازم، فإن النمو الاقتصادي قد يتدهور، ولا أعتقد أنهم سيرفعون الفائدة بشكل متسرع للغاية».

المصارف الغربية تخفض عدد موظفيها بالصين

خفضت المؤسسات المالية الغربية في الصين قوتها العاملة بأعمال الاستثمار المصرفي بأكبر وتيرة في سنوات خلال 2023، مع تضرر أرباحها بتباطؤ نمو السوق. ووفق التقارير السنوية لتلك المؤسسات والتي نقلتها «فاينانشال تايمز»، فإن تلك التخفيضات تزامنت مع تحقيق خمس من سبع وحدات صينية تعد جزءًا من مصارف أميركية وأوروبية، خسائر أو تراجعًا في الأرباح. المصارف هي غولدمان ساكس ومورغان ستانلي ويو بي إس، وجيه بي مورغان وكريدي سويس واتش إس بي سي، ودو تشيه بنك. وتراجع عدد الموظفين العاملين بتلك المصارف السبعة 13% في 2023 مقارنة بالعام 2022.

ديون السيادي السعودي زادت 40 مليار دولار رغم ربحيته

نيويورك ـ **العربي الجديد**

استطاع «صندوق الاستثمارات العامة» السيادي السعودي البالغة قيمته نحو تريليون دولار أن يتحوّل إلى الربحية محرزاً 25 مليار دولار من الأنشطة الاستثمارية عام 2023، لكن اللافت، وفقاً لشبكة بلومبيرغ في تقرير أمس الثلاثاء، ارتفاع إجمالي القروض إلى 125 مليار دولار صعوداً من 85 مليار دولار في عام 2022، أي بزيادة 40 مليار دولار خلال سنة واحدة. وجاء تحقيق هذه الأرباح العام الماضي مقابل خسارة 11 مليار دولار في 2022، بحسب بيانات مالية كانت نُشرت مساء الاثنين، حيث ساعد دخل الأرباح والأداء الأفضل من صناديق الطرف الثالث في تعزيز الأداء، علماً أن الصندوق السيادي السعودي يسيطر تحديداً على أصول بقيمة 925 مليار دولار، مما يجعله أصغر قليلاً من «جهاز أبوظبي للاستثمار» الذي يُعد أكبر صندوق سيادي في المنطقة، وفقاً للشركة الاستشارية «غلوبال إي دبليو إف» (GlobalSWF).

وارتفعت احتياطياته النقدية إلى 65 مليار دولار من 15 مليار دولار، وفقاً لأرقام سبتمبر/ أيلول الفائت، وهو أدنى مستوى منذ عام 2020. ووسط تضاؤل الاحتياطيات والمخاوف من أزمة التمويل، قام صندوق الاستثمارات العامة بتقييم مجموعة من الخيارات لجمع الأموال النقدية، بما في ذلك تسريع مبيعات الديون والقروض. وتشير بلومبيرغ إلى أن حجم طموحات الصندوق التي تشمل صندوق الذكاء الاصطناعي بقيمة 40 مليار دولار، وأداة استثمارية لتصنيع الرقائق الإلكترونية بقيمة 100 مليار دولار، وتطويرات جديدة واسعة النطاق في جميع أنحاء السعودية من المتوقع أن تكلف تريليونات الدولارات، قد فرضت ضغوطاً عليه وعلى المملكة.

ومع خطط لتعزيز الاستثمارات السنوية بما يصل إلى 70 مليار دولار سنوياً اعتباراً من 2025، من حوالي 40 مليار دولار، لجأ الصندوق إلى أسواق الدين للمساعدة في تعزيز قوته. وعلى عكس الصناديق الموجودة في أبوظبي وقطر المجاورتين، لم يتمكن صندوق الاستثمارات العامة من الاعتماد على التحويلات النقدية الكبيرة من فوائض الموازنة، حيث توقعت السعودية عجزاً في السنوات المقبلة. ويمتلك الصندوق الآن 16% من شركة أرامكو السعودية، بما يتيح له الوصول إلى جزء من الدخل المستقر من الأرباح السنوية البالغة 125 مليار دولار التي تدفعها شركة النفط العملاقة.

أوروبا والعالم... موعد مع القلق

مصطفى عبد السلام

العالم بات على كف عفريت، وأصبح القلق وربما الذعر هو سيد الموقف، بسبب التطورات الجارية على مستوى تطورات المخاطر الجيوسياسية والمناخ المتطرف ونتائج الانتخابات الصادمة، وهو ما يضغط على أسواق المال وأعصاب المستثمرين وبنوك الاستثمار، بل إن الحكومات والبنوك المركزية باتت في ربكة بسبب المخاوف المتصاعدة من عودة التضخم للأسواق وترامب إلى البيت الأبيض، وامتدت تلك الربكة إلى سوق العملات الرقمية الذي يشهد تقلبات سعرية حادة وخسائر فادحة للمستثمرين.

في أوروبا حققت أحزاب اليمين المتطرف تقدما ملحوظا ومكاسب كبيرة في فرنسا والنمسا وألمانيا وإيطاليا في انتخابات البرلمان الأوروبي. ووجهت أحزاب اليمين المتطرف صفعة قوية لقادة بارزين بعد أن أحدثت النتائج زلزالا مدويا في باريس وبرلين العاصمتين الأكثر تأثيرا داخل الاتحاد الأوروبي نظرا لحجم اقتصادهما والثقل السياسي.

وحقق حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف في فرنسا مكاسب تاريخية في الجولة الأولى من الانتخابات. وشهدت فرنسا زلزالا سياسيا بعد اقتراب اليمين المتطرف من الحكم. ومن المتوقع أن تترك تلك النتائج بصماتها على أسواق المال والاقتصادات والعملة الأوروبية مع الخطاب العنيف الذي يتبناه اليمين المتطرف سياسيا وكذا في قضايا الاقتصاد. وفي سوق العملات الرقمية تعرضت بيتكوين لهزة عنيفة، خلال الفترة الماضية حيث تهاوت من 75,830 ألف دولار، وهو أعلى سعر بلغته على الإطلاق يوم 14 مارس الماضي، إلى أقل من 60 ألف دولار، قبل أن تصعد إلى 63 ألف دولار أمس، وامتدت التراجعات إلى باقي العملات. واللافت أنه وسط هذا التهاوي تخرج علينا شركة الأبحاث والوساطة المالية «برينشتاين» لتتوقع وصول سعر بيتكوين إلى مليون دولار في عام 2033، على خلفية الطلب غير المسبوق من قبل الصناديق.

وفي أسواق المال عاد الغموض مرة أخرى بالنسبة لتوقعات أسعار الفائدة، في ظل تأجيل البنك الفيدرالي الأميركي قرار خفض الفائدة وظهور إشارات على ضبابية آفاق السياسة النقدية، وتضارب توقعات صناع السياسات بشأن مسار التضخم وأسعار الفائدة، ووصل التضارب إلى حد صدور تصريحات متناقضة عن كبار المسؤولين عن السياسات النقدية لدى البنوك المركزية الكبرى. وفي الوقت الذي رسمت بنوك استثمار كبرى نظرة متشائمة لسوق المال الأميركي «وول ستريت» وأسواق الصين وأوروبا في عام 2024 فإن بنوكا أخرى ترسم في المقابل صورة متفائلة لكبريات البورصات. العالم بات في حيرة، بأسواقه وعملاته ومستثمريه وبنوكه المركزية وحكوماته وحتى ناخبيه.

مقابلة

أجراها
سعيد بن أعمر

يكشف وزير الصيد البحري والموارد الصيدية الجزائري أحمد بداني لـ«العربي الجديد» تحديات يتطرق إليها للمرة الأولى، لناحية الأسعار وحصة البلد من التونة الحمراء وأسطول السفن إضافة إلى استراتيجيات عمله على مختلف الصعد

أحمد بداني

أسطول الصيد الجزائري أصبح يفوق 6100 سفينة

استرجعنا حصتنا الكاملة من التونة ونعمل على تسويقها

■ كيف يمكن أن يساهم قطاع الصيد البحري في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري؟

يكتسي إسهام قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية أهمية كبيرة في سياق تحقيق الأمن الغذائي عبر التركيز على رفع الإنتاج الوطني لتربية المائيات على نطاق واسع، بموازاة تطوير أسطول الصيد البحري والتوجّه للصيد في أعالي البحار (أو المياه الدولية) فضلاً عن تشجيع الصناعات التحويلية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتدور استراتيجية القطاع حول هذه المحاور الأربعة الأساسية، بالنظر إلى الأهمية الاقتصادية والقدرات الموجودة في قطاع الصيد البحري بهدف تجسيد مسعى تنويع الاقتصاد الوطني، عبر الاستفادة من الإمكانيات الموجودة من الناحية البحرية، حيث تقدر مساحتها بتسعة ملايين هكتار، وهي تفوق المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر البالغة 8,5 ملايين هكتار. وإضافة إلى إمكانيات استغلال السدود وفي مقدمتها 50 سداً موجهاً للري الزراعي، ليكون محل استزراع سمكي، توازياً مع استغلال كل ما هو قدرات مائية كأحواض السقي الفلاحي بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، فقد أحصينا نحو 100 ألف حوض صالح للاستزراع.

■ ألا يرتبط تحقيق هذه الأهداف بتطوير أسطول الصيد البحري؟

نحصي حالياً أكثر من 6100 قارب صيد بحري بمختلف الأنواع، مقسمة إلى ما يتراوح بين 500 و600 سفينة «جيبية»، 1500 سفينة صيد السردين، والباقي يتعلّق بقوارب صغيرة تتراوح طولها بين 4,8 أمتار و12 متراً، يضاف إلى هذا الأسطول 109 سفن للصيد في أعالي البحار، يشترط فيها من الناحية القانونية والتنظيمية أن يتعدى طولها 24 متراً، إلى جانب الشروط الخاصة بحجم الحمولة وقوة المحرك، ومن بيدنها نحو 34 سفينة تمارس نشاط صيد التونة الحمراء، وهي قوارب عادة ما يتعدى طولها 35 متراً. وسنشهد قبل نهاية السنة الحالية صناعة أول سفينة بطول 42 متراً جزائرية 100%، بما في ذلك عمل المهندسين واستعمال المواد الأولية، حيث تصل نسبة الادماج فيها إلى نحو 60%، ما سيعطي دفعة لنشاط صيد التونة، بالإضافة إلى صناعة أكثر من 11 سفينة كبيرة يتجاوز طولها 35 متراً، من المقرر أن تدخل فعليا في النشاط خلال السنتين المقبلتين.

سيرة

- ■ مواليد 24 إبريل/ نيسان 1972.
- ■ متزوج وأب لأربعة أطفال.
- ■ يحضر للدكتوراه في الإحصاء التطبيقي.
- ■ ماجستير في التحليل الاقتصادي عام 2010.
- ■ ماستر دولي حول إحصاءات الصيد البحري في إدارة المشاريع من جامعة مونبيليه الفرنسية سنة 2006.
- ■ دبلوم في تسيير المدن (DPGS) من جامعة الجزائر عام 2000.
- ■ شهادة مهندس دولة في التخطيط والإحصاء سنة 1998.
- ■ حائز على 3 شهادات بكالوريا اثنان منها في علوم الطبيعة والحياة وأخرى في الرياضيات.

■ كيف تنعكس هذه الإمكانات على قدرات الإنتاج الوطني؟

تشير آخر الأرقام إلى أن الإنتاج الوطني من الثروة السمكية بلغ 120 ألف طن سنة 2023، وهو رقم تصل إليه الجزائر لأول مرة في حقيقة الأمر، وقد سجلت البلاد نحو 89 ألف طن سنة 2019، قبل أن يرتفع الرقم إلى 96 ألف طن سنة 2021، ثم إلى 116 ألف طن عام 2022. وبذلك بلغ معدل نمو القطاع 5% ويتماشى ومخطط الحكومة ومعدل الناتج الداخلي الخام المقدر بنحو 4,6%. لكن تجدر الإشارة إلى أنّ إشكالية الإنتاج الوطني لنشاط الصيد البحري «المستقر» في 100 ألف طن لم يتغير منذ أكثر من 30 سنة، رغم أن أسطول الصيد البحري كان خلال سنة 1990 على سبيل المثال زهاء 2500 سفينة فقط، فتضاعف عدد قوارب الأسطول نحو 3 مرات، رافقه ارتفاع واضح في حجم الطلب والاستهلاك، نظراً إلى ارتفاع عدد السكان من 25 مليون نسمة سنة 1990 إلى أكثر من 46 مليوناً الآن. كل هذه المؤشرات تجعل قضية أسعار مختلف أنواع الأسماك مطروحة، والملاحظ أيضاً أن ثقافة استهلاك السمك والمنتجات الصيدية تغيّرت بمرور السنين، فقد كان الطلب عليها قبل نحو 20 سنة محصوراً في الولايات الساحلية، لتتسع رقعته نحو المناطق الداخلية وصولاً إلى ولايات الجنوب، تبعاً لتطور شبكات التوزيع ووسائل التبريد، ما يضعنا أمام إشكالية الإنتاج البحري المحدود أصلاً عند مستوى 100 ألف طن سنوياً.

■ ما هي حلول القطاع لتجاوز هذه المعضلة؟

في إطار استراتيجية القطاع نركز حاليا على الشق المتعلّق بتطوير تربية المائيات لتحقيق التوازن المنشود، فضلا عن المحافظة على الثروة السمكية البحرية وحمايتها من خطر الاستنزاف، جراء الاستمرار في استعمال نفس الأساليب المعتمدة على الصيد الساحلي، من خلال التوجّه نحو الصيد في أعالي البحار وتدريجيا اكتساب الخبرة التي نفتقدها في هذا المجال، فحتى السفن الكبرى التي تتجاوز 24 متراً تمارس حاليا الصيد الساحلي عند حدود 6 أميال فقط، وهو ما يجعلنا نفتقد إلى المعلومات الكافية لحجم ثروتنا السمكية في مناطق أبعد. الصيد في أعالي البحار يفرض أيضا توفر وسائل تقنية من منطلق أنه يستهدف الثروة السمكية الموجودة في أعماق تصل إلى 600 متر على الأقل، للوصول إلى القشرية أو الجمبري مثلا، ومنه فإن طول الشبكة المستعملة لا بد ألا يقل عن كيلومتر واحد، مع العلم أن في هذه المناطق السمك الأزرق كالسردين غير موجود كونه يعيش في أعماق لا تتجاوز 100 متر، أو ما يعرف بالهضبة القارية التي تمثل امتداد اليابسة في البحر.

وعلى هذا الأساس، نعمل على فتح المجال للسفن الكبيرة، بالتزامن مع الإجراء الوارد في قانون المالية التكميلي لسنة 2023 والخاص باستيراد السفن الكبيرة، التي حددها القرار الوزاري المشترك بأنّ لا تقل عن 40 متراً على أن تكون مصنوعة من الفولاذ، حتى لا تكون على حساب الإنتاج الوطني. يضاف إلى هذا خطة لعصرنة الأسطول الموجود حاليا، عبر إجراءين أولهما إمكانية استيراد المحركات أقل من 5 سنوات، بالنسبة لسفن صيد السردين تشجيعا للصيادين الناشطين حاليا، خاصة وانّ ثمن هذه المحركات باهظ فهو يتجاوز 10 ملايين دينار، إضافة إلى تخفيض الحقوق الجمركية من 30 إلى 5%.

■ ماذا عن تربية المائيات؟

تربية المائيات بكل أنواعها هي المحور الثاني لرفع الإنتاج الوطني، البحرية منها باستعمال الأقفاص العائمة، حيث سجلنا نحو 77 مشروعاً محققاً في هذا المجال، ووضعنا هدف بلوغ 196 آفاق سنة 2030، لينتقل الإنتاج الوطني من 7000 طن حاليا إلى 40 ألف طن، موازاة مع تربية المائيات في المياه العذبة، حيث نسجل حاليا 55 مشروعا مستغلا، وأكثر من 50 مشروعا آخر في طور الإنجاز. هذا إضافة إلى استغلال كل ما هو حوض فلاحي، خاصة الكبرى منها، عبر إحصاء بالتنسيق مع وزارة الفلاحة أكثر من 100 ألف من بينها زهاء 790 ذات سعة كبيرة تتجاوز 1000 متر مكعب، قابلية استزراعها بالمائيات كبيرة، فالحديث حاليا عن 58 ولاية خاصة الولايات الداخلية والجنوبية.

وتمثل مشاريع الاستزراع مداخيل إضافية للفلاحين، فضلاً عن استعمال هذه المياه كسماد طبيعي للأراضي، فقد أثبتت التجارب أنّها ترفع المردودية الزراعية من 20 إلى 30%، بالنسبة للأشجار المثمرة أو الحبوب على السواء، وبالتالي فهي خطوة إيجابية للاقتصاد الوطني بصفة عامة، ونطمح لإنتاج 60 ألف طن في آفاق سنة 2030. باشرنا أيضاً هذا العام عمليات استزراع السدود بمختلف الأنواع السمكية، وأحصينا 10 سدود في مرحلة أولى، بداية من سد بني هارون، وبالتالي العمل بهذه الطريقة على سد العجز المسجل في الإنتاج، الذي انعكس على الأسعار والوفرة، خاصة في فترات خارج المواسم.

كيف تتم العملية مع الفلاحين؟

أمضينا اتفاقية مع وزارة الفلاحة لإنشاء لجنة وطنية، إضافة إلى اللجان المحلية للتنسيق بين مديريات الصيد البحري ومديريات الفلاحة، لتحديد أحواض السقي وفتح المجال للفلاحين الراغبين في الاستثمار في زراعة المائيات للانضمام إلى هذا الجهاز، والاستفادة من تحفيز مالي يقدر بـ50 ديناراً عن كل واحد كيلوغرام منتج، فضلا عن مرافقته من الناحية التقنية. إلى جانب التوقيع على اتفاقية مع المجلس الأعلى للشباب لتمكينهم من إطلاق مشاريع استزراع في احواض المستثمرات الفلاحية، والعمل على تحديد 43 منطقة نشاط بالتنسيق مع الولاة على المستوى الوطني، وتخصيص مساحات شاسعة لاستيعاب هذه الاستثمارات والمنشآت الخاصة بها.

■ رفع الإنتاج الوطني يفرض أيضاً تطوير المرافق والموانئ، ماذا يقترح قطاع الصيد البحري في هذا المجال؟

أسطول الصيد البحري تضاعف نحو ثلاث مرات، لكن ذلك لم يترافق مع إنشاء مرافق لوجستية أو موانئ، ما جعل نحو 80% من الموانئ متشبعة وتعاني من ازدحام كبير، كما خلق إشكالية تسيير هذه المنشآت، والآن نعمل بالتنسيق مع وزارة النقل باعتبارها المسؤولة على تسيير موانئ الصيد البحري، لحل الإشكاليات الموجودة من حيث الازدحام وتوفير الخدمات، فضلا عن فتح ملف مراجعة أسعار استغلال هذه المرافق لفائدة الصيادين.

■ كم تبلغ حصة الجزائر من صيد التونة، وما هي وجهات تسويقها؟

لا بد من الإشارة أولا إلى أنّ صيد التونة لا يتوقف على عدد الأسطول، وإنّما يخضع لحصة محددة من المنظمة الدولية للمحافظة على التونة الحمراء، توزّع هذه الحصص على 23 بلدا متوسطيا بما فيها الجزائر، وفقا للمخزون السمكي الذي يمرّ على كل بلد، بينما يؤدي تجاوز هذه الحصص لتعرض البلد المعني لعقوبات، هذه الحصص قد ترتفع أو تنخفض انطلاقا من عملية تقييم المخزون، على خلفية المحافظة على هذه الثروة السمكية في البحر الأبيض المتوسط. حصة الجزائر حُددت قبل سنتين بـ1650 طناً، ارتفعت هذه الحصة السنة الماضية إلى 2023 طنا، استعدنا تبعا لذلك الحصة التاريخية التي كانت قبل سنة 2010، والتي تراجعت بعد هذه السنة بالنظر إلى اعتبارات أهمها عدم توفر أسطول قادر على اصطيادها، خاصة في ظل القانون الذي يفرض أن تكون السفن محلية، ما دفع الجزائر إلى تأجير جزء من حصتها، أما هذه السنة فقد حُدّدت حصة الجزائر بـ2046 طناً نتيجة إضافة ما يسمى بالحصة التعويضية. تشارك الآن 46 سفينة في عملية صيد التونة الحمراء، تملك الخبرة لاصطياد الحصة المخصصة كاملة، خلال الفترة المحددة بـ40 يوماً والتي يمكن تمديدها 10 أيام أخرى في حالة عدم ملائمة الظروف المناخية.

100%

من المتوقع ان تشهد الجزائر قبل نهاية السنة الحالية، صناعة أول سفينة صيد يبلغ طولها 42 متراً، جزائرية بالكامل 100%، بما في ذلك عمل المهندسين واستعمال المواد الأولية.

30%

تمثل مشاريع الاستزراع مداخيل إضافية بالنسبة للفلاحين فضلاً عن استعمال هذه المياه كسماد طبيعي للأراضي، إذ أثبتت التجارب أنها ترفع المردودية الزراعية من 20 إلى 30%.

■ ما هو دور الاتفاقيات والتعاون الدولي الموقعة في تطوير الإنتاج الجزائري من الصيد البحري وتربية المائيات؟

بالفعل، جانب التعاون الدولي للاستفادة من الدراسات وأحدث الأجهزة التكنولوجية المستعملة في المجال، الجزائر تملك تجربة رائدة مع كوريا الجنوبية في هذا الصدد، سواء في مجال تربية المائيات من خلال مشروع لتربية الجمبري في ولاية سكيكدة في المياه البحرية ومشروع آخر في المياه العذبة بولاية ورقلة بجنوب البلاد، تتضمن الاتفاقية توفير تجهيزات خاصة وبناء أحواض، إضافة إلى مسألة الخبرة والتكوين. بالقرب من مشروع تربية الجمبري في ولاية ورقلة نتعاون مع الطرف الكوري لإنشاء مصنع لإنتاج الأعلاف مولته كوريا الجنوبية في شكل هبة، الأعلاف الخاصة بالأسماك البحرية لاسيما ذئب البحر والقاجوج، تستورد حاليا بشكل كلي، إلى جانب استيراد صغار السمك أيضا، وقد سجلّنا هذه السنة لأول مرة مشروع «مفرخة» مع شريك إيطالي في ولاية الشلف لتوفير صغار السمك بقدرة إنتاجية تصل إلى 20 مليون يرقة، من شأنها تغطية 50% من الطلب الوطني على الأقل. يضاف إلى هذا مشروعان بتعاون أوروبي الأول مع الدنمارك لصناعة الأعلاف محليا، ما ينعكس مباشرة على ضمان استمرارية نشاط تربية المائيات والتحكم في مدخلاتها، موازاة مع انخفاض أسعار السمك في السوق الوطنية، ومشروع جزائري فنزويلي، توّج الزيارة الأخيرة لوزير الصيد الفنزويلي على رأس وفد مهم، من بين الاتفاق على مشاريع استثمارية تهدف من خلالها للاستفادة من تجربة هذا البلد في مجال تربية الجمبري المصدر نحو أوروبا. هناك كذلك تعاون ثلاثي بين الجزائر، تونس وليبيا لتجسيد بعض المشاريع، واتفاقيات تعاون مع الطرف الموريتاني لاستيراد السمك بتكلفة قليلة، موازاة مع مشروع تحويل السمك المنتج في موريتانيا في ولاية تندوف الحدودية، كما نعمل على الاستفادة من رخص الصيد البحري الممنوحة للجزائريين لصيد حصص في موريتانيا، عبر التفاوض لتخفيض تكاليف حقوق الولوج المرتفعة جدا حاليا، إذ تصل إلى 800 ألف يورو سنوياً.

هل تنجح الجزائر في إعادة استغلال المرجان في 2024؟

توقف استغلال المرجان في الجزائر منذ سنة 2001، وكان الغرض الأولي تقييم هذه الثروة البحرية، وقد أنجزت دراسة بهذا الخصوص سنة 2009، وغطّت مختلف المناطق التي تحتوي على المرجان، كما تضمنت كيفية استغلال هذه الثروة وتسقيف الكمية المعينة في كل منطقة. بهذا الخصوص حُدّدت خمس مناطق على المستوى الوطني، يفتح فيها استغلال المرجان لمدة خمس سنوات، على ألا يتجاوز سقف الاستغلال ستة آلاف كيلوغرام، وبهذه الطريقة تفتح منطقة في كل خمس سنوات وتكون العودة إلى المنطقة الأولى بعد 20 سنة. هذه الخطوات الهدف منها حماية المرجان، لأنّ الإشكالية المطروحة بالنسبة لهذه الثروة هي بطء عملية النمو، إذ لا يزيد طوله إلّا بحدود ثمانية ميليمترات سنوياً، وبالتالي قد يصل طوله عملياً خلال 20 سنة إلى قرابة 20 سنتيمتراً ويكون صالحاً للاستغلال عندئذ. وبحسب الوزير أحمد بداني، فإن غياب الأطر القانونية عطّل استئناف هذا النشاط، ولذلك جرى إصدار سبعة قرارات مشتركة بالتنسيق مع مجموعة من القطاعات المعنية، على غرار وزارة المالية ووزارة النقل ووزارة الدفاع الوطني من خلال حرس السواحل، ووزارة الطاقة والمناجم عبر وكالة تحويل المعادن.

أسواق

تعز تنتعش تجارياً في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية

بعد تسع سنوات من إغلاقها، ساهم فتح طريق تعز الذي يصلها بمنطقة الحوبان الخاضعة لسيطرة الحوثيين شمالاً، في إنعاش الحركة التجارية داخل المدينة التي تشهد نشاطاً استهلاكياً غير مسبوق لم تشهد له مثيلاً على مدى سنوات الحرب

تعز ـ **فخر العزب**

انتعاش الحركة التجارية في تعز جاء بسبب دخول الآلاف من أبناء منطقة الحوبان ومناطق تعز الخاضعة للحوثيين إلى وسط المدينة الخاضع لسيطرة الحكومة الشرعية، للتبضع وشراء المستلزمات من المواد الغذائية والتموينية والكماليات، نتيجة ما يصفونه بقلة قيمة الأسعار مقارنة بقيمتها في مناطقهم. وعلى الرغم من اختلاف سعر العملة في مناطق الحوثيين التي تتعامل بالعملة القديمة، ومناطق الحكومة الشرعية التي تتعامل بالعملة الجديدة بعد طبعة 2016 حيث يبلغ سعر الصرف في مناطق الحوثيين 535 ريالاً للدولار الواحد، وفي مناطق «الشرعية» 1815 ريالاً، إلا أن الأسعار أرخص في مناطق «الشرعية» عنها في مناطق سيطرة الحوثيين. هذا الأمر يفسر حالة الإقبال الشديد من قبل المواطنين في مناطق سيطرة الحوثيين للتبضع وشراء الأساسيات والمواد الغذائية من مناطق سيطرة الحكومة الشرعية. ونشاط الحركة الشرائية وحالة الإقبال على التسوق في مدينة تعز يمكن ملاحظته من الازدحام المروري الخانق في شوارع المدينة عقب دخول آلاف السيارات من مناطق سيطرة الحوثيين، حيث تفيد إحصاءات إدارة الأمن بأن عدد السيارات الداخلة إلى مدينة تعز من منطقة الحوبان يفوق عدد السيارات الخارجة بعدة أضعاف.

في هذا الصدد، يقول المواطن أمين المجيدي لـ«العربي الجديد» إن الأسعار في مناطق سيطرة «الشرعية» أفضل من حيث القيمة بكثير عنها في مناطق سيطرة الحوثيين، لذا فمنذ فتح طريق الحوبان تعز، وأنا أتسوق من داخل المدينة، فلو معي 100 ريال سعودي أصرفها في مناطق «الشرعية» بمبلغ 47500 ريال، وهذا المبلغ يكفي لشراء خمس أسطوانات غاز لأن سعر الأسطوانة هنا 8400 ريال، بينما في منطقة الحوبان أقوم بصرف 100 ريال سعودي، 14 ألف ريال عملة قديمة، ولا يكفي إلا لشراء أسطوانتي غاز، لأن سعر الغاز في مناطق الحوثيين بستة آلاف ريال عملة قديمة للأسطوانة الواحدة». أما المواطن صادق النبهاني فقال لـ«العربي الجديد» إن هناك من يروج للحوثيين أنهم حافظوا على سعر الصرف مع العلم أنه سعر وهمي يتم فرضه بالقوة، لكن هذا الكلام يصبح بدون قيمة إذا ما لاحظنا قيمة الأسعار في مناطق سيطرة الحوثي ونقصد بها القيمة الشرائية للريال، حيث نلاحظ أن مناطق سيطرة الحكومة الشرعية أرخص بالقيمة الشرائية بأسعار الغاز والمشتقات النفطية والمواد الغذائية والتموينية والاتصالات والملابس والكثير من السلع». ويضيف النبهاني أن هذا الأمر يفسر حالة الإقبال الكبير على التسوق داخل مدينة تعز الخاضعة للحكومة الشرعية، ويسقط ادعاءات الحوثيين بتحقيق نجاحات اقتصادية، فالملاحظ أن التاجر والمستهلك في مناطق سيطرة الحوثيين هما ضحية الجبايات المالية التي يتم فرضها من قبل الحوثيين بالقوة، وبشكل مخالف للقانون، وهذا ما ينعكس سلبا على حركة السوق في مناطق سيطرة الحوثيين والتي باتت مصابة بالشلل نتيجة السياسات الاقتصادية والمالية للحوثيين».

الأسعار في أسواق «الشرعية» أرخص منها في مناطق الحوثيين

وإضافة إلى انتعاش حركة السوق التجارية، فقد انتعش القطاع السياحي بعد دخول الآلاف من منطقة الحوبان بشكل يومي لزيارة جبل صبر المطل على مدينة تعز والذي يعد أبرز معالم تعز السياحية، كما يعد متنفسا للأسر الذي تقضي فيه يومها في المقيل والتمتع بالمناظر والإطلالات الساحرة التي يتمتع بها الجبل الذي يحتضن المدينة ويشرف عليها من جهتها الجنوبية الشرقية. بدوره، طاهر الصبري، أحد أبناء جبل صبر، قال لـ«العربي الجديد» إن فتح طريق تعز الحوبان بعد إغلاقها لتسع سنوات، قد جعل المواطنين في مناطق سيطرة الحوثيين يقبلون بكثافة على الدخول إلى مناطق سيطرة الحكومة، ومعظمهم متعطش لزيارة جبل صبر الذي يعد من أهم الأماكن السياحية في تعز واليمن ككل». وأضاف أن فتح الطريق تزامن مع إجازة العيد، ما ضاعف من عدد الزوار، حيث امتلأت جميع الاستراحات وأماكن الراحة والمقيل وكذا طرقات الجبل بالزوار، وهذا ضاعف من الأسعار حيث وصل سعر الغرفة في الاستراحة إلى 100 ريال سعودي، حيث كان سعرها في الأيام العادية لا يتجاوز 10 آلاف ريال أي نحو 20 ريالاً سعودياً فقط». أما الصحافي المتخصص في الشأن الاقتصادي وفيق صالح فيقول لـ«العربي الجديد» إن ما حدث في الآونة الأخيرة عقب فتح طريق جولة القصر الرابط بين منطقة الحوبان ومدينة تعز، وتدافع السكان والمواطنين للدخول إلى المدينة للتسوق واقتناء احتياجاتهم السلعية والغذائية، يؤكد ما قلناه سابقا وهو أكذوبة ثبات سعر الصرف في المناطق التي تديرها جماعة الحوثي». ويضيف أن البعض كان يظن أنه من خلال الاستقرار الوهمي لقيمة العملة الوطنية في مناطق الحوثيين، سيكون الوضع المعيشي للمواطنين وأسعار السلع والخدمات جيدة مقارنة بالأوضاع في المحافظات المحررة، لكن هذه المقارنة السطحية سرعان ما تتلاشى عندما نجد أن الناس يفضلون التسوق وتوفير احتياجاتهم من المناطق المحررة، كون الأسعار تعد هي الأنسب مقارنة بالوضع المضطرب لدى الحوثيين».

ووفق صالح: «يأتي المواطن من الحوبان إلى مدينة تعز للتسوق لأنه يستطيع بمائة ريال سعودي توفير كثير من احتياجاته، في حين لو تسوق بهذا المبلغ نفسه في منطقة الحوبان لن يستطيع توفير 10% من المواد التي يشتريها في المدينة، وهذا الأمر يؤكد أن سعر الصرف في مناطق الحوثيين عبارة عن فقاعة لا تعكس سعراً حقيقياً مرتبطاً بأي إصلاحات اقتصادية أو مالية، لأن سعر الصرف تجده ثابتاً بينما أسعار السلع والمواد الغذائية والخدمات ترتفع باستمرار، والتضخم يصل إلى درجات قياسية، والقدرة الشرائية تتلاشى لدى السكان، نتيجة توقف المدخولات المادية وانعدام سبل الكسب».

أحد أسواق تعز، ثالث مدن اليمن، 7 فبراير 2024 (أحمد الباشا/ فرانس برس)

طاقة

شوارع مصر في ظلام دامس صيفاً لهذا السبب

القاهرة ـ **عادل صبري**

ظلام دامس يلف شوارع المدن المصرية التي لطالما كانت ساهرة ليلاً، نتيجة قرار أصدرته الحكومة قبل يومين وقضى بإغلاق المحال التجارية عند العاشرة، حيث تُسيّر وزارة التنمية المحلية وقيادات المحافظات وإدارات المدن والأحياء دوريات لملاحقة أصحاب المحلات وفرض إنفاذ القرار بالقوة، مستعينة بأعداد هائلة من قوات الأمن وشرطة المرافق والتموين والمباحث العامة. ووسط حالة من الغضب، التزم أصحاب الأعمال بالقرار، خاصة مع فرض بعض المحافظين غرامات فورية على المتأخرين في التنفيذ بواقع 50 ألف جنيه لمن يخالف حتى لبضع دقائق.

فقد حرصت السلطات على تشديد القبضة الأمنية، للقرار المستهدف تنفيذه طيلة ثلاثة أشهر، لدفع المواطنين قسراً إلى خفض استهلاك الكهرباء، ومواجهة الأزمة الحادة في نقص امدادات الغاز والمازوت. جابت سيارات الشرطة الميادين والشوارع التجارية الرئيسية بالمدن الكبرى، وحرصت على نقل مشاهد من تلك الحملات على وسائل الإعلام والصفحات الرسمية للمحافظين ورؤساء الأحياء، على الهواء مباشرة، لإظهار قدرة الحكومة على فرض إرادتها وملاحقة المخالفين.

تبرر الحكومة قرار غلق المحلات، بترشيد استخدام الكهرباء، بضرورة خفض حجم المنتجات البترولية المستوردة، في ظل ارتفاع درجات الحرارة، والزيادة غير المسبوقة في استهلاك الكهرباء.

جاء تنفيذ القرار بمدينتي الإسكندرية ومرسى مطروح بطرق أشد عنفا عندما حاول مواطنون التصدي لمنع تنفيذ القرار عليهم، باعتبارهم من سكان المحافظات الشاطئية المستثناة من قرار الغلق. فوجئ أصحاب المحلات، بأن الاستثناء يطبق على القرى السياحية والمناطق الشاطئية بالساحل الشمالي، الممتدة من الكيلو 35 غرب مدينة الإسكندرية، وتطبيقه على الأحياء الواقعة داخل مدينة مرسى مطروح، دون الشواطئ المنتشرة على جوانبها والتي تقع أغلبها في حيازة الجيش والهيئات العامة. بدت شوارع مدن مصر التي لا تنام في فصل الصيف كالقاهرة والإسكندرية ومرسى مطروح وبورسعيد والأقصر كوكر أشباح، عقب غلق المحال التجارية أبوابها، زادت حدتها مع إقفال المقاهي أبوابها قبيل منتصف الليل، متأثرة بخفوت أضواء الإنارة في الشوارع، وحالات انقطاع التيار التي تجريها إدارات شركات الكهرباء بين الأحياء، لمدة ساعتين، بالتناوب بين المناطق على مدار الساعة.

اعتبر مواطنون قرار الغلق يكرس الطبقية في مجتمع، تلزم فيه الحكومة قاطني المناطق الشعبية والأحياء المفتوحة، بالغلق الإجباري للمحلات، تستثني المقيمين داخل التجمعات السكنية (الكومباوندات) وشواطئ الأغنياء، بينما ينفذ بشدة على المدن المفتوحة والأسواق الشعبية، دون المراكز التجارية والشواطئ المخصصة للأغنياء.

في جولة لـ«العربي الجديد» لمتابعة إجراءات غلق المحلات التجارية، شاهدت تباطؤ تنفيذ القرار في المحلات التي أقامتها الأجهزة الأمنية على امتداد الطرق الدائرية بالقاهرة ومدن 6 أكتوبر والشيخ زايد، حيث استمر العمل، حتى الثانية صباحا، مع استمرار الأعمال التجارية، بالتجمعات السكنية المغلقة، التي تتضمن محلات ومقاهي حتى فجر أمس.

اختفى الناس من الشوارع، بوسط العاصمة، خلال دقائق من تنفيذ القرار، بحثا عن وسائل مواصلات، تنقلهم لمنازلهم، بينما ظهرت أصواتهم وتعليقاتهم مع الغاضبين من القرار على وسائل التواصل الاجتماعي التي تحولت إلى منفذ يبثون له همومهم وغضبهم من الحكومة، والقرار الذي وصفوه بأنه الأسوأ في تاريخ البلاد.

حمل مواطنون الحكومة مسؤولية الخسائر التي ستترتب على قرارات الغلق التي شملت كل المحلات عدا الصيدليات والمخابز من العمل ليلا، واستثنت غلق المراكز التجارية ومحلات البقالة لمدة ساعة يوميا.

(علي مصطفى/Getty)

السمك... كنز دمياط

كما هي الحال في المناطق الساحلية، يُعد صيد السمك مصدراً أساسياً لمداخيل أهالي عزبة البرج المصرية. واللقطة لصيادين أثناء بيعهم الأسماك صباح أمس الثلاثاء، في هذه العزبة الواقعة بدمياط، أقصى شمال البلاد.

تحقيق

يرى محللون أن فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية المقبلة ستكون له ثلاثة تداعيات على توجهات سعر صرف الدولار، خاصة مع اتجاهه السياسة الحمائية التي ربما ستقود إلى تدهور العلاقة التجارية مع الصين ودول عديدة في الاقتصادات الناشئة، خاصة المكسيك

الدولار يتلقى دعماً من ترامب

ضغوط التضخم والتوترات التجارية تدعم العملة الأميركية

لندن ـ **موسى مهدي**

من المتوقع أن يشهد العالم تحولات رئيسية خلال العام الجاري، إذ تجري انتخابات في 52 دولة حول العالم، إضافة إلى استمرار الحرب الإسرائيلية على غزة وتداعياتها التي أظهرت التناقض الصارخ بين الأحزاب الرأسمالية الحاكمة في الغرب مع طموحات الجماهير. ولاحظ محللون أن هذه العوامل أدت إلى تراجع ملحوظ في قبضة الأحزاب التقليدية على الحكم وسمحت بصعود شعبية الحركات الشعبوية واليمينية المتطرفة، ومن ثم ربما تقود إلى تحولات استراتيجية في سوق الصرف العالمي، وتمتد إلى زعزعة مكانة الدولار في النظام المالي العالمي، خاصة إذا تمكن دونالد ترامب من الفوز على الرئيس الأميركي الحالي جو بايدن الذي تعثر في المناظرة الرئاسية يوم الخميس. ولكن ما الذي يحدث للدولار في حال فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية المقبلة المقررة في نوفمبر القادم؟ حتى الآن تراهن أسواق الصرف على صعود سعر صرف الدولار. ووفق وكالة بلومبيرغ ارتفع مقياس الوكالة للعملة الأميركية بما يصل إلى 0,2% يوم الجمعة الماضي، أي بعد المناظرة الرئاسية مباشرة، وحقق مؤشر الدولار مكاسب أسبوعية للمرة السادسة على التوالي بعد تعثر الرئيس جو بايدن الذي رفع المخاوف بشأن قدرته على هزيمة ترامب في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني. ويمكن النظر إلى ثلاثة عوامل رئيسية ستكون لها تداعيات رئيسية على الدولار. وهذه العوامل أهمها السياسة الحمائية، التي ربما ينفذها ترامب والتي ستقود إلى تدهور العلاقة التجارية مع الصين ودول عديدة في الاقتصادات الناشئة، خاصة المكسيك. وكان لتوجهات ترامب السابقة إلى الانسحاب من بعض المنظمات العالمية مثل منظمة التجارة الدولية واتفاقية باريس للمناخ ورفض دفع حصة أميركا أو خفضها في بعض برامج الأمم المتحدة الأمم المتحدة دور كبير في الاضطرابات السياسية العالمية. في هذا الشأن يقول تحليل حديث لمؤسسة كابيتال إيكونوميكس، إنه إذا أدت سياسات الرسوم الجمركية الأجنبية التي ينتهجها ترامب إلى ارتفاع التضخم وأبقت بنك الاحتياط الفيدرالي في دورة تشديد السياسة النقدية، فإن الدولار سيبقى «قوياً لفترة أطول»، وربما يرتفع بدرجة تهدد الاقتصادات الناشئة. ووفق محللين فإنه في حال تبني ترامب لسياسة الرسوم المرتفعة، فسيدفع ذلك العالم نحو الاحتماء بمعسكر «بكين، موسكو». ويذكر أن ترامب كرر في المناظرة الرئاسية يوم الخميس تعهده بفرض رسوم جمركية بنسبة 10% على الواردات في حالة فوزه في الانتخابات. ومثل هذه الخطوة يمكن أن تضع ضغوطاً تصاعدية على التضخم في الولايات المتحدة، وتدفع مصرف الاحتياط الفيدرالي إلى تأخير تخفيضات أسعار الفائدة، ومن ثم ستدفع سعر صرف الدولار. في هذا الصدد، قالت كارول كونغ، الخبيرة الاستراتيجية في بنك كومنولث الأسترالي في سيدني: «من المرجح أن تزيد سياسات ترامب من الضغوط التضخمية في الولايات المتحدة، وترفع من حدة التوترات التجارية في العالم، ومن ثم تدعم أسعار الفائدة الأميركية والدولار باعتبارها ملاذاً آمناً. أما العامل الثاني، فهو احتمال أن يدفع صعود ترامب للحكم إلى زيادة التوتر بين بكين وواشنطن، مما سيدفع الصين إلى دعم تدويل اليوان وربما تزيد ضغطها على الدول النفطية وتطالبها بقبول عملتها اليوان في تسوية الصفقات البترولية بدلاً عن الدولار، وهو ما يعني تلقائياً نهاية سياسة «البترودولار»، أي بيع النفط بالدولار. ووفق بيانات موقع «ستاتيستا»، يُقدر حجم تجارة البترودولار بنحو تريليوني دولار في العام 2022 وأنها ستزيد بنسبة 8,5% سنوياً حتى العام 2030. ولكن ليس من المقدر أن يخسر الدولار كل هذه التجارة، ولكنه سيفقد حصة منها، خاصة أن الصين هي الآن الدولة الرئيسية في العالم المستوردة للبترول بعد ثورة النفط الصخري التي حولت البلاد من مستورد إلى مصدر للخامات البترولية. وقال ريدموند وونغ، استراتيجي السوق في ساكسو كابيتال ماركتس، في هذا الصدد، إن الإجماع السياسي بشأن التعامل مع الصين لا يعتمد فقط على المرشحين الرئاسيين، بل يعتمد أيضًا على الكونغرس، مضيفًا أنه قد يكون هناك بعض التصعيد للتوترات في الأشهر المقبلة. من جانبه، قال شين ياو نغ، مدير الاستثمار في شركة «أبردن (abrdn)»، إن عدم وجود تعليقات متشددة بشأن الصين في المناظرة الرئيسية ربما كان مفاجأة، لكن مناهضة الصين هي موقف موحد من الحزبين، لذلك ربما ليس هناك الكثير من الاختلاف بين المرشحين. ولكن بغض النظر عن ذلك، يرجح محللون أن تشهد ولاية ترامب الثانية تبني موقف أكثر صرامة بشأن القضايا التجارية مع الصين. وقال الاقتصادي الأميركي، غال لوفت، في تعليقات لصحيفة «وول ستريت جورنال» نشرتها يوم 9 يونيو الماضي وقبل مناظرة بايدن ترامب، إن سوق النفط والسلع الأولية العالمي هو بوليصة لمكانة الدولار بصفته عملة احتياط دولية. وأضاف «إذا سحبت هذه الأسواق من الدولار فإن مكانة الدولار في العالم ستتدهور». وفي حال اختيار السعودية عدم تمديد تجارة البترودولار، أي بيع النفط باستخدام عملات أخرى إلى جانب الدولار، مثل الرنمينبي الصيني، واليورو، والين، بالإضافة إلى استكشاف العملات الرقمية مثل البيتكوين، فإن دول أوبك من المتوقع أن تحذو حذو المملكة، خاصة أنها ستجد دعماً سياسياً من روسيا وضغطاً من بكين التي باتت صاحبة حصة مسيطرة في التجارة العالمية.

ترامب يواصل حملته الانتخابية في فيرجينيا/ 28 يونيو 2024 (ألا مونتي فيكر/ Getty)

أميركا تعتمد في تمويل الإنفاق على سوق السندات وديونها بلغت 35 تريليون دولار

الدولار مستفيداً

ارتفع الدولار في التعاملات الأوروبية المبكرة، الثلاثاء، متعافيا بعد الخسائر الأخيرة، في حين انخفض اليورو قبل بيانات التضخم الرئيسية.

واستفاد الدولار من احتمالات فوز دونالد ترامب، مدعوما بأداء بايدن المتعثر في المناظرة الأخيرة، فضلا عن حكم المحكمة العليا، الأنيث، بأنّ ترامب يتمتع ببعض الحصانة من الملاحقة القضائية بشأن محاولات إلغاء خسارته في انتخابات 2020. ويبدو من الواضح الآن أنّ المستثمرين قد ربطوا بين ترامب والدولار القوي.

رؤية

معضلة الغاز الطبيعي في مصر

شريف عثمان

قالت شركة سيدي كرير للبتروكيماويات (سيدبك) في مصر إنها دخلت في تحالف مع بعض الشركات لاستيراد غاز الإيثان السائل (الغاز الصخري الأميركي)، سعياً لسد النقص في إمدادات الغاز الطبيعي الذي تسبب في تنغيص حياة المصريين بقطع الكهرباء عن أغلبهم لساعات، وأجبر مصانع عدة على وقف الإنتاج مرتين الشهر الماضي.

وجاء إعلان الشركة المصرية بالتزامن مع الإعلان عن وصول أول شحنة غاز من أكثر من 20 شحنة تم الاتفاق عليها وينتظر وصولها إلى البلد الأكثر اكتظاظاً بالسكان في الوطن العربي خلال الصيف الحالي، فيما أكد المتحدث باسم وزارة البترول أن إنتاج البلاد من الغاز يبلغ حاليا 5,7 مليارات قدم مكعبة يومياً، وفقاً لما نقلته وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية في البلاد. وقال رئيس الوزراء مصطفى مدبولي الشهر الماضي إن مصر تحتاج إلى استيراد ما قيمته نحو 1,18 مليار دولار من الغاز الطبيعي والمازوت لإنهاء انقطاع الكهرباء الذي تفاقم بسبب موجات الحر المتتالية ورغم أهميته العالية، ووفرته في الأراضي والمياه المصرية، مثّل الغاز الطبيعي معضلة كبيرة جداً في الاقتصاد المصري، على مدار ما يقرب من عقدين. فمصر، التي تتربع على عرش حقل «ظُهر» للغاز، وهو أكبر اكتشاف حتى الآن في شرق البحر المتوسط، باحتياطي يصل إلى 30 تريليون قدم مكعّب، باتت مضطرة لاستيراد كميات كبيرة من الغاز، كان أغلبها حتى وقت قريب يأتي من عند «أولاد العم». ودخلت مصر، وهي أحد أكبر منتجي الغاز في أفريقيا، سوق التصدير في بدايات القرن العشرين بعد سلسلة من الاكتشافات الهيدروكربونية البحرية، دفعت الحكومات المصرية المتعاقبة للاستثمار بكثافة في تجهيز خطوط أنابيب عابرة للحدود ومحطات للغاز الطبيعي المسال. وفي عام 2003، بدأت مصر تصدير الغاز إلى الأردن عبر خط أنابيب «الغاز العربي» الممتد على طول 1200 كيلومتر. وبعدها بقليل، مُدّ هذا الخط نحو 100 كيلومتر تحت سطح البحر، ليصل إلى مدينة عسقلان في إسرائيل، ويربطها بمدينة العريش في مصر. وكانت القاهرة تبيع الغاز لإسرائيل بسعر زهيد، وجرى فتح تحقيق بعد سقوط نظام مبارك حول الاتفاقية، واتُّهم على إثره مسؤولون بالفساد؛ إذ كانت إسرائيل تدفع نحو أربعة دولارات لكل مليار وحدة حرارية بريطانية، في الوقت الذي كانت تركيا واليونان وإيطاليا تشتري الكمية نفسها بسعر يتراوح بين 7 إلى 10 دولارات، إلا أن أحداً لم يُحاسب في هذا الخصوص. وحتى عام 2011، اعتمدت إسرائيل على الغاز المصري لتغطية ما يقرب من 40% من احتياجاتها، لكن تسببت هجمات من «مجهولين» على البنية التحتية لخطوط الأنابيب بين البلدين في تعليق إمدادات القاهرة من الغاز المتعاقَد عليه مع تل أبيب. ودفع ذلك التعليق شركات طاقة إسرائيلية ومشغلي خط أنابيب عسقلان - العريش إلى الذهاب إلى التحكيم الدولي لمقاضاة مصر لإخلالها بالتعاقد. وبعد اكتشاف احتياطات كبيرة في حقليها البحريين ليفياثان وتمار، أصبحت إسرائيل لاعباً دولياً في سوق الغاز العالمية. وفي مطلع 2020، تم توقيع اتفاقية غامضة، لم تُنشر تفاصيلها حتى الآن، بين القاهرة وتل أبيب، بعد مفاوضات مُطوّلة، تضمنت اعتبارات سياسية ومالية، إذ قال محللون إن مصر اضطرت لعرض خطة على إسرائيل، التي كانت تدورها تبحث عن طريقة ملائمة لبيع الغاز الفائض لديها، لشراء كميات ضخمة من الغاز، ولفترات مطولة، لتسييله وإعادة تصديره إلى أوروبا. وأضافوا أن الصفقة شملت «تسوية المبلغ الذي حكم به على الحكومة المصرية، والمقدر بنحو 2,4 مليار دولار»، ضمن السعر الذي تم التعاقد عليه، وقال السيسي وقتها إن مصر «جابت جول» بالتوصل إلى هذا الاتفاق.

وأثارت طريقة إدارة الاتفاق تساؤلات كثيرة، بسبب سيطرة جهاز المخابرات العامة المصرية على حصة كبيرة في الشركة المُشغلة لخط الأنابيب «شركة غاز شرق المتوسط»، بينما كانت هناك حقوق ملكية لشخص شركات أخرى، واحدة منها على الأقل إسرائيلية، كما كان من بين الشركاء من يعد من المساهمين الرئيسيين في حقلي ليفياثان وتمار الإسرائيليين. وفي إبريل/ نيسان الماضي، كشفت وزارة البترول المصرية عن إيقاف تصدير الغاز المسال اعتباراً من مطلع شهر مايو/ أيار، مشيرة إلى أن القرار خطط له منذ فترة وليس له علاقة بقطع الكهرباء، ومؤكدة في الوقت نفسه أن هذا لا يمثل إخلالاً بأي عقود تجارية تم الاتفاق عليها مع أي دولة. وأوضحت الوزارة أن «الخبر ليس جديداً، وهو معلن منذ العام الماضي، فمع زيادة الاستهلاك المحلي بسبب ارتفاع درجات الحرارة يتم إيقاف تصدير الغاز في أشهر الصيف، كما حدث العام الماضي». الجديد هذا العام كان أن وقف التصدير لم يحل أزمة السوق المحلية، ومن ثم تسبب في لجوء الحكومة المصرية لاستيراد الشحنات الأخيرة. وتوقفت واردات مصر من الغاز الطبيعي الإسرائيلي في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بعد الحرب على غزة، قبل أن تُعاود الارتفاع تدريجياً خلال نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول الماضيين. ولكن خلال الأشهر الأخيرة، بدا واضحاً تراجع صادرات الغاز الإسرائيلي إلى مصر، إن لم يكن توقفها تماماً، ما دفع القاهرة إلى التوجه إلى الأسواق العالمية، واضطرها للشراء بعلاوة وصلت في بعض الأحيان إلى 1,7 دولار لكل مليون وحدة حرارية، مقارنة بالأسعار العالمية!

كل هذه الأمور تحدث في ملف الغاز الطبيعي في مصر، ولا يسأل أحد عنها، ولا تناقش في البرلمان إلا صورياً، ولا يخبرنا مسؤول عن بنود اتفاق أو أسعار أو غرامات، وإنما نعرفها من وسائل إعلام أجنبية أو مواقع محجوبة في مصر، وكأن أفراد الشعب هم مجموعة من الدواجن في حظيرة، لا ينبغي أن تشتكي أو يعلو صوتها، طالما يتم تقديم «الحبوب» لها، وإن غلى ثمنها أو قلت حصة كل دجاجة فيها.

الأسواق تمتص صدمة نتائج الانتخابات الفرنسية

تراجعت مخاوف الأسواق المالية بعد ظهور النتائج الأولية للانتخابات التشريعية في فرنسا

لندن ـ **العربي الجديد**

امتصت أسواق المال العالمية صدمة نتائج الانتخابات التشريعية في فرنسا، ففي سوق الصرف ارتفع اليورو بشكل حاد مقابل الدولار والجنيه الإسترليني والعملات الرئيسية الأخرى، أمس الثلاثاء، حيث أظهرت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية أن احتمالات فوز أي حزب منفرد بالأغلبية قد تضاءلت. وبالتالي تراجعت مخاوف الأسواق المالية من هيمنة تحالف الجبهة الوطنية اليمينية على الجمعية التشريعية في فرنسا. ويتجه حزب التجمع الوطني بزعامة مارين لوبان للفوز بنحو 33% من الأصوات، وهو أداء أقل من الاستطلاع النهائي للرأي، الذي حصل فيه على 36,2%. ويقول منظمو استطلاعات الرأي إن التجمع الوطني لا يزال بإمكانه الفوز بأغلبية في الجمعية الوطنية في الجولة الثانية من الأصوات يوم الأحد، لكن وجود هيئة تشريعية «معلقة» مع عدم وجود حزب واحد في السلطة يبدو هو النتيجة الأكثر ترجيحاً، وبالنسبة لأسواق العملات، يرى محللون أن السيناريو الأساسي على وشك الحدوث، وينعكس هذا في ارتفاع سعر العملة الأوروبية. وربما حققت الجولة الأولى من الانتخابات الفرنسية نصراً أقل إقناعاً لليمين المتطرف عما أشارت إليه استطلاعات الرأي النهائية، ومع انفتاح الأحزاب الأخرى الآن على ما يبدو على تشكيل تحالفات في الجولة الثانية، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تقليل فرصة اليمين المتطرف بشكل أكبر. ووفق صحيفة «ذا ديلي تيلغراف» البريطانية، يقول جيم ريد، الخبير الاستراتيجي في دويتشه بنك: «الأمر يتعلق بأغلبية مطلقة في البرلمان».

وفي البورصات، ارتفعت أسواق الأسهم الأوروبية أمس الثلاثاء، مستفيدة من مؤشرات على أن اليمين المتشدد في فرنسا لن يفوز بما يكفي من المقاعد لتحقيق أغلبية عامة في الانتخابات التشريعية.

وفي أسواق الدين، انخفضت العلاوة التي يطلبها المستثمرون لامتلاك السندات الحكومية من أعلى مستوى لها منذ 12 عاماً. ويقدر حجم الدين الفرنسي بنحو 3,19 تريليونات دولار في نهاية عام 2023، أو ما يعادل نحو 112% من إجمالي الناتج المحلي في العام الجاري، وفق بيانات صندوق النقد الدولي. وتكلفة خدمة هذا الدين، أو الفائدة التي ستدفعها فرنسا للدائنين تقدر بنحو 52,2 مليار دولار خلال العام الجاري. وقال محللون إن المستثمرين يأملون في أن تكون هناك فرصة أقل الآن، لأن يكون لليسار المتشدد أو اليمين المتشدد الحرية في طرح سياسات إنفاق كبيرة يمكن أن تضر بالوضع المالي لفرنسا. وحقق حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف بزعامة مارين لوبان مكاسب تاريخية للفوز بالجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية الفرنسية، لكن النتيجة النهائية ستعتمد على أيام من بناء التحالفات قبل جولة الإعادة في الأسبوع المقبل.

ديون فرنسا 3,19 تريليونات دولار ومخاوف من ارتفاعها

في هذا الصدد، قالت فيونا سينكوتا، المحللة في شركة StoneX المالكة لشركة City Index: «يشهد السوق ارتفاعاً مريحاً حيث يبدو من غير المرجح أن يحقق تحالف الجبهة الوطنية الأغلبية المطلقة». وكانت الأسواق تتخوف من ارتفاع الإنفاق المالي وتصاعد مستويات الديون، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الأسهم، وخاصة البنوك، قبيل الجولة الأولى من الانتخابات. ويقول محللون إن البرلمان المعلق قد يؤدي إلى أشهر من الشلل السياسي والفوضى في البلاد. ووفق «ذا ديلي تيلغراف»، قال نيل ويلسون، كبير محللي السوق في شركة فاينالتو، إن ذلك قد «يقلل في الوقت نفسه من فرصة حدوث زيادة كبيرة في الإنفاق، لكنه لن يساعد بالضبط في تحسين الوضع المالي لفرنسا، الذي هو هش للغاية بالفعل». وعند الإغلاق، ارتفع مؤشر باريس كاك 40 بنسبة 1,1%. وارتفع مؤشر داكس الألماني بنسبة 0,3%، في حين ارتفع مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بنفس القدر. وفي سوق الأدوات الثابتة، ضاقت الفجوة بين عائدات السندات السيادية الفرنسية والألمانية لأجل 10 سنوات، وهو مقياس لعلاوة المخاطرة التي يطلبها المستثمرون للاحتفاظ بالسندات الفرنسية، بمقدار 0,06 نقطة مئوية إلى 0,74 نقطة مئوية. وحقق حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف في فرنسا مكاسب تاريخية في الجولة الأولى من الانتخابات المبكرة يوم الأحد. لكن تقدمه أكبر في البلدات الصغيرة والمناطق الريفية منه في المدن الكبرى.

ملصق للجولة الثانية من الانتخابات، لبيورني، جنوبي غرب فرنسا، امس (فيليب لوبيز/فرانس برس)

«المركزي الأوروبي» لن يخفض الفائدة

بروكسل ـ **العربي الجديد**

استبعد البنك المركزي الأوروبي خفضاً مرتقباً لأسعار الفائدة على اليورو، وقالت رئيسة البنك، كريستين لاغارد، إن البنك المركزي يحتاج إلى مزيد من الوقت ليخلص إلى أن التضخم يمضي بثبات في طريقه نحو هدفه البالغ 2%، وإن التطورات الاقتصادية الجيدة تشير إلى أن خفض أسعار الفائدة لم يُلمّا. وخفّض البنك أسعار الفائدة للمرة الأولى في يونيو/ حزيران، بعد أقوى موجة لرفع أسعار الفائدة، لكنه أحجم عن الالتزام بأي تحركات تالية مجادلاً بأن شدة عدم اليقين تحول دون الإعلان عن خفض ثان. وأضافت لاغارد، في منتدى البنك المركزي الأوروبي للبنوك المركزية، مساء الاثنين، أن «الأمر سيستغرق بعض الوقت كي نجمع بيانات كافية، للتأكد من أن مخاطر التضخم فوق الحد المستهدف انقضت». وأكدت أن «سوق العمل القوية تعني أن بوسعنا تخصيص وقت لجمع معلومات جديدة». ويحاول المركزي الأوروبي الموازنة بين عدم اليقين إزاء التضخم وضعف النمو. وقد يسوغ عدم اليقين الحذر في خفض أسعار الفائدة، لكن الضعف الاقتصادي المستمر يعزز الحجة لمصلحة التيسير النقدي، الأمر الذي يدفع البنك في اتجاهين متعارضين. واعترفت لاغارد بهذه المعضلة، محذرة من أن تجنب التكتل الركود ليس مضموناً، على الرغم من الارتفاع المتواضع في النمو في الربع الماضي. وقالت إن «الهبوط السلس ما زال غير مضمون... يتعين علينا أيضاً الأخذ في اعتبارنا حقيقة أن توقعات النمو ما زالت غير مؤكدة». وجاءت مؤشرات النمو في الأسابيع الماضية ليظهر فيها الجانب الأضعف من التوقعات، مما يشكل تحدياً لوجهة نظر واسعة النطاق مفادها أن الركود الاقتصادي الذي استمر عاماً ونصف العام قد انتهى وأن التعافي بدأ يترسخ. لكن المستثمرين ما زالوا يراهنون على أن المخاوف من التضخم ستطغى على المخاوف من الركود الاقتصادي، وأن المركزي الأوروبي سيلتزم البطء الشديد في خفض أسعار الفائدة، خاصة بعدما أظهر مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) تحليه بالصبر. وأشارت «وول ستريت جورنال»، يوم الأحد، إلى أن الأسواق كانت تتوقع خفضاً أولياً لسعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر، بالإضافة إلى التخفيض الثاني عام 2024، فيما يتوقع مسؤولو «الاحتياط الفيدرالي» خفضاً واحداً فقط هذا العام. وذكرت الصحيفة أن مسؤولي البنك المركزي الأميركي كرروا التأكيد أن بيانات التضخم ستحدد خطوتهم التالية، حتى إن بعضهم ترك الباب مفتوحاً أمام زيادة أسعار الفائدة. وقالت «بلومبيرغ» في تقرير لها الاثنين، إن من بين 23 بنكاً مركزياً عالمياً بنك اليابان المركزي فقط هو الذي لن ينتهي به الأمر إلى خفض تكاليف الاقتراض خلال الأشهر الثمانية عشر المقبلة. وتوقعت خفضاً بنحو 155 نقطة أساس من إجمالي معدل الفائدة القياسي العالمي بحلول عام 2025. ففي أوروبا قام البنك المركزي السويسري بتخفيض أسعار الفائدة مرتين هذا العام، وتحرك البنك المركزي الأوروبي مرة واحدة، وذهبت «بلومبيرغ» إلى أنه مع حلول النصف الثاني من العام، تتزايد احتمالات تخفيف القيود في معظم أنحاء العالم، ما لم تواجه نكسات مثل معاودة التضخم للارتفاع.

التطورات الاقتصادية الجيدة تشير إلى أن خفض أسعار الفائدة ليس ملحا

خفّض البنك المركزي أسعار الفائدة للمرة الأولى في يونيو (Getty)